

تنشر نص كلمة وزيرة حقوق الإنسان في قمة اليوم العالمي للمرأة بأنقرة

د. هدى البان : المرأة اليمنية أضحت عنصراً فاعلاً في المجتمع وشريكاً أساسياً في صنع القرار النهوض بأوضاع المرأة اليمنية يعتمد على آليات مؤسسية حكومية وغير حكومية

متابعات / عادل خديشي

ألفت الدكتورة هدى علي البان وزيرة حقوق

الإنسان كلمة الجمهورية اليمنية في قمة

المرأة التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة،

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الثامن من

مارس الماضي هذا نصها :

يسعدني التواجد بين هذه الصفوة المرموقة من المتخصصين والمسؤولين في شرق العالم وغربه، الذين يلتقون في هذه التظاهرة العالمية للإسهام في مواجهة قضايا أساسية لم تعد تهم المرأة فقط بل تهم البشرية بأسرها، وإنها المناسبة سارة أن يتزامن النقام هذا الملقى المهيم مع احتفاء اليوم العالمي للمرأة العالمي للمرأة في مارس الذي يقترن باحتفاء دول الشرق العربي بعيد الأمومة أو الأسوة... إن التوافق بين هاتين المناسبتين في رحاب هذا الصرح العريق يدعونا إلى التناول وبيعت في نفوسنا الأمل، ويدعونا أيضاً إلى أن نتوجه بفيض من الشكر والتقدير إلى حكومة تركيا وشعبها الشقيق لاستضافته هذا الحوار الحيوي وتوفيق كل عوامل نجاحه، بما يتيح لجميع المشاركين توجيه جهودهم في هذا المناخ المفعم بالود والشفافية، لإجراء مناقشة موضوعية حول القضايا التي تثير اهتمامنا المشترك وتؤثر في مستقبل الأسرة الإنسانية ككل.

"إننا نعيش اليوم عصراً لم تعد مشاركة المرأة فيه تتعلق بالمساواة الاجتماعية والديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية فحسب بل أصبحت هذه المشاركة تمثل ضرورة حيوية من أجل بقاء الحياة الإنسانية على كوكبنا، وبالتالي تمثل مطلباً عالمياً، باعتبار أن المشكلات الأساسية التي تهدد العالم اليوم هي مشكلات لا يمكن حلها إذا لم تشارك المرأة بفعالية وجهد وكفاءة وعلم وتسهم في تقديم حلول لها، ومنها مشكلات الانفجار السكاني وتلوث البيئة وأهدار الموارد والافتقار إلى مهارات الإدمان والانحراف والتطرف والإرهاب، وكلها أشد خطورة من الحروب والمنازعات السياسية والمناقشات الاقتصادية.

"إننا كان الهدف الرئيسي لهذا الملتقى الدولي هو فتح قنوات التواصل والتعاون بين نساء الشرق والغرب ، والنهوض بأوضاعهن وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تهين الدور الواجب عليهن في التنمية والسلام ، فإني أؤكد أن كفاح المرأة للحصول على حقوقها هو جزء من كفاحها



د. هدى علي البان

على الرجل فقط. إن الواقع يقول إن المرأة اليمنية لا تزال في أول الطريق في استخدام حقوقها المكفولة، قياساً بتطلعاتها المنشودة، كما أن انتشار الفقر والامية وسفولة موروثات العاضى وبعض العادات السلبية تمثل عائقاً كبيراً أمام انطلاقها وإسهامها في عمليات التنمية المختلفة في عالم متطور يتعامل مع أحدث وسائل العصر والتكنولوجيا. مشيرة إلى أن المساواة الدستورية والقانونية التي نالتها المرأة اليمنية ليست هي كل ما تتطلع إليه، ولكن المطلوب أن تسود المجتمع روح جديدة تتناسب مع مقتضيات العصر وضرورات الحياة، وما أدركته من إنجازات في مجال التعليم والصحة والعمل السياسي والنقابي لا يزال رمزياً قياساً بقوتها العديدة وقدراتها العلمية والعملية، ولكننا نؤمن رغم كل المشاكل التي تعانيها المرأة اليمنية والمتناقضات التي تعيشها أن الخير ما زال موجوداً، والعطاء ما زال مستمراً والإنجازات وقصص النجاح متعددة والرغبة في التعاون والتصدي الجاد ما زالت تعبر عن نفسها، وما لناقنا اليوم إلا تغيير صادق عن ذلك.

كما أن النهوض بأوضاع المرأة اليمنية في ريف البلاد وحضرها يعتمد على آليات مؤسسية حكومية وغير حكومية، حكومية مثل اللجنة الوطنية للمرأة، المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الإدارات العامة لشتون المرأة المنشأة في كل الوزارات والأجهزة الحكومية والدوائر المختصة بعمل المرأة في وزارة حقوق الإنسان ، رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، وزارة العدل، وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وغيرها من المنشآت الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة وتطوير أوضاعها، أبرزها اتحاد نساء اليمن الذي يضم في عضويته ملايين النساء اليمنيات من إحدى وعشرين محافظة في الجمهورية اليمنية.

لقد حققت المرأة في كل دول شرقنا العربي تقدماً في كثير من جوانب الحياة ، وهناك رصيد هائل من الخبرات لا يجوز أن تترك دون استثمار، وأملنا أن يكون اللقاء بداية لتبادل الخبرات بين نساء الشرق والغرب والاستفادة منها بأسلوب علمي، لرسم خطى المرأة في الشرق والغرب في مسيرة دولية متضامنة تتجاوز الحدود الجغرافية وتباين وجهات النظر من أجل مستقبل يليق بالمرأة شرقاً وغرباً. ومن المفيد أن نتهدي في رسم سياساتنا وأفعيناها نابعة من مجتمعنا. ونستثمر ما لدينا من قيم أصيلة وتقاليد إيجابية.

إننا ندعو إلى إنشاء مؤسسات في دولنا تتولى تدعيم ومتابعة وضع المرأة على نحو شامل، وتحديد أسباب التفرقة التقليدية أو المستحدثة والمساعدة على صياغة سياسات متقدمة وسبل فاعلة لتطبيق الإجراءات الرامية إلى وضع حد لهذه التفرقة بين الرجل والمرأة.

ولا يمكن أيها الأعزاء أن يكتمل حديثنا عن المرأة في أي مكان من العالم دون الإشارة إلى نضال ومعاناة المرأة الفلسطينية التي أثبتت للعالم كله صمود وإصرار المرأة العربية الشريفة وعطاءها من أجل الوطن والحرية والكرامة الإنسانية. وهذا هو باسماً كل نساء العالم أن

لتطوير المجتمعات وتغيير مفاهيمها نحو الأفضل ، ومقاومة الأفكار المحنطة التي لا تعبر عن روح العصر وتتنافى مع رسالة كل الأديان السماوية. موضحة في كلمتها : "إننا نؤمن أن المرأة يجب أن تسهم في كل ميادين الحياة بالتعاون مع أخيها الرجل، فكلامها أساس المجتمع، ولا يجوز النظر إلى العلاقة بينهما على أنها علاقة مواجهة أو صدام، بل هي في جوهرها علاقة تكامل وترابط والتقاء.

إن المرأة في كل مجتمعات الشرق والغرب تشكل نصف المجتمع أو أكثر، ولا يمكن أن يتقدم مجتمع بجهود نصفه والنصف الآخر معطل أو مشلول . والمشاركة المطلوبة لا تقتصر على إدراك الحقوق وحدها بل تمتد أيضاً إلى الاضطلاع بالواجبات، وقد أثبتت المرأة في كل المجتمعات قدرتها على المشاركة الإيجابية ، وقد رأينا جميعاً أن المجتمعات التي أدركت هذه الحقيقة حققت تقدماً ملموساً على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وإذا نظرنا إلى وضع المرأة في الإسلام، نجد أن الإسلام قدم كرم المرأة ورفع مكانتها، وأزال مبدأ التفرقة بينها وبين الرجل في القيمة والكرامة الإنسانية، وكفل لها مساواة تامة مع الرجل من حيث الكيان ، ومنحها حرية اختيار الزوج وأكسبها شخصية قانونية كاملة كالرجل تماماً، واحتفظ لها بذمتها المالية الخاصة واسمها العائلي بعد الزواج وحققها في الملك وإدارة ممتلكاتها، والتصرف بها دون وصاية، كما حدث للإسلام على ضرورة تعلم المرأة وتسلحها بالمعرفة والارتقاء بوضعها الفكري والاجتماعي وتنمية قدراتها الذهنية لتكون قادرة على المشاركة في صنع القرار وتقديم الرأي والمشورة، كما أراد لها أن تكون عنصراً منتجاً وفعالاً في المجتمع قادرة على اكتساب والعطاء، وأن تكون أما صالحة مؤهلة لتنشئة جيل صالح بالعلم والإيمان.

إن مسار المرأة اليمنية عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر قد تعرض لتعرجات لافتة ومفارقات مدهشة بين صعودها إلى قمة صنع القرار وإدارة شؤون الحكم، في العصر القديم، وبين الهبوط إلى مستوى التبعية والابواب السبلى في العصر الحديث، بفعل الاحتلال الأجنبي ونظام الحكم الإمامي المستبد، ثم الصعود مجدداً في التاريخ المعاصر إلى مستوى المشاركة الفاعلة في كل مناسبات الحياة العامة بفضل النهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان الذي اتخذته الجمهورية اليمنية منذ إعادة وحدة الأرض والإنسان اليمني قبل عشرين عاماً خيراً استراتيجياً للتنمية الشاملة. ففي العصر القديم عرف العالم نساء حكمن اليمن أمثال الملكة بلقيس والملكة سيدة بنت أحمد وغيرهما من النساء اللواتي كان حكمهن يتصف بالديمقراطية والعدالة والحكمة والإنجازات السياسية والثقافية والاقتصادية، وفي التاريخ المعاصر أضحت اليوم المرأة اليمنية عنصراً فاعلاً في المجتمع وشريكاً أساسياً للرجل في عملية صنع القرار وفي انجاز المشاريع التنموية خاصة بعد أن أصبحت وزيرة وسفيرة ،وكوكيلة للوارة في عضوا في مجلسي النواب والشورى وأستاذة في الجامعة وسيدة الأعمال ورئيسة تحرير الصحف وغيرها من المهن التي كانت قبل الوحدة اليمنية وفقاً

أبث إلى كل امرأة فلسطينية تحية وتقدير وإعجاب، ونؤكد لها بأننا جميعاً نشاركها آمالها في السلام وتحريم الوطن المحتل. إن هذا التجمع القريب بين الشرق والغرب يدفعنا إلى تأكيد ضرورة انتظام العمل النسائي العالمي ودورية انعقاد مثل هذا اللقاء لتبادل الخبرات والتشبيك وتدارس مشكلات قضايا المرأة، وتكوين قوة عمل تسعى لصالح النساء في العمل، وإنشاء كيان مؤسسي عالمي يعنى بمهمة النهوض بقضايا المرأة ويستند إلى الشرعية تحت مظلة الأمم المتحدة. تهانينا القلبية لكل نساء العالم بيومهن العالمي الثامن من مارس، آملة أن يخرج هذا التجمع العتيد بالتوصيات التي من شأنها ضمان التقاء الشرق بالغرب، وصياغة إستراتيجية دولية للارتقاء بقضايا المرأة حاضراً ومستقبلاً.

(أمانة المؤتمر الشعبي): تعبئة (المشترك) وحالته أفرزتنا ثقافة الكراهية والحقد والهدم

متابعات /

عبر مصدر في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن جزئه للحالة التي وصلت إليها أحزاب اللقاء المشترك ومجلسها الأعلى ووسائلها الإعلامية من عدم القدرة على التفريق بين الذاتية والأحلام وبين المصالح العليا للوطن والרגبات الشخصية والطموحات المشروعة.

وقال المصدر: «إننا وكل المتابعين على الساحة نجد أنفسنا في حيرة من أمر تلك الأحزاب التي ظلت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة تنفتح حقداً وكراهية على الوطن وعلى كل ما هو إيجابي فيه وتحرض وتدعو إلى الخروج على الدستور والقانون وتجاوز المواطنة الصالحة إلى الفوضى والكراهية والمناطقية والطائفية والعصبية وما إلى ذلك من وسائل هدم استمرتها أحزاب اللقاء المشترك وجندت نفسها لها وقياداتها وأعضاءها».

وأضاف: «إن قيادات (المشترك) تعلم أن مثل تلك المشاريع والأجندات والسلوك ليس عملاً سياسياً ولا أخلاقياً ولا وطنياً بل هو تعبير عن حالة مزرية يعيشها المشترك ، حيث وصل به الحقد إلى اختيارها وهو يدرك جيداً أن السبطاء من السهل أن يندفعوا بتلك الأساليب الغوغائية للحاقدة التي تصدر عن أحزاب سياسية».

وتابع: «ها نحن اليوم نرى على الساحة أن مدرسة (المشترك) قد أفرزت حالة من ثقافة الكراهية لدى بعض السبطاء في بعض مناطق المحافظات الجنوبية الذين تحولوا إلى أداة هدم وحقد وكراهية للوطن ووجدته ولأبنائه فزاهم يرقون أو يهدمون متاجر أو منشآت دونما وعي بأن ذلك إضرار بالوطن وسكينة العامة وأمنه واستقراره ووجدته الوطنية».

وقال: «كنا نعتقد أن المشترك قد أفاق ووصل إلى قناعة أن حالة التعبئة التي مارسها خلال السنوات الثلاث الماضية قد صارت سلاح حقد وكراهية بين أبناء الوطن وأن عليه أن يصحح مفهومه ويعيد صياغة خطابه السياسي والإعلامي ويؤدي واجبه الوطني للقضاء على النزوات والتصرفات المجنونة، إلا أننا نجد المجلس الأعلى للمشترك سامداً في غيبه، ويوضح ذلك بيان المشترك الأخير والدعوات إلى الفوضى والكراهية وتدمير المنجزات الوطنية دعم الخارجين على القانون وتجار ثقافة الكراهية والحقد الذين يحاولون العودة بالوطن إلى عصور الميخيات والسلطات والديكتاتوريات القبلية والمناطقية».

وأكد بالقول: «إننا في المؤتمر لايزال أملاً كبيراً في أن يصحح إخواننا في المشترك الخطأ الواقعين فيه والتفكير المغلوط والعودة إلى جادة الصواب واحترام الحقوق والحرثيات وممارستها دون تجاوز تنعكس سلباً على الوطن ومنجزاته وأن مبدأ سيادة القانون والتصدي لسلبا على عليه ليس مسؤولية السلطة وحدها بل مسؤولية الجميع خصوصاً الأحزاب السياسية التي يقع على عاتقها مسؤولية وطنية كبرى».

وأوضح أن قيادات المشترك تدرك أن المعارضة ليست هدماً ولا حقداً ولا كراهية ولا دعوات شطرية أو مناطيقية أو طائفية بل هي ممارسة سياسية برامح واحتكام إلى إرادة الناخبين لأن الوطن مسؤولية الجميع وليس تشجيع الخارجين على القانون وقطاع الطرق وأصحاب الدعوات المماطلية والطائفية أو المذهبية أو السلبالية».

وأضاف: «لكم كنا نتمنى في (المؤتمر) أن يحصل البيان الأخير للمشترك نظرة موضوعية لأوضاع الوطن بعد أن بلغ الاستهتار لدى الخارجين على القانون مبلغه فقتلوا الأنفس البرية وقطعوا الطرق وهدموا الممتلكات وأحرقوا المتاجر وتعاملوا مع أبناء جلدتهم بنفس مناطق وبالهوية ، غير أن أمتيتنا لم تجد طريقاً لدى المشترك فصدرت بياناته الداعية إلى الخروج على القانون».

وقال: «هذه المرة دعا المشترك أعضاء إلى ذلك السلوك إعلاناً منه صراحة أنه يرفض الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لحماية الأرواح والممتلكات والوحدة الوطنية والسكينة العامة، وأنه لغريب أن تصدر مثل تلك البيانات من أحزاب سياسية من أوجب الواجبات عليها أن تعلق شأن النظام والقانون واحترام إرادة المواطنين ومدافعهم وممتلكاتهم وحققهم في حرية التنقل والعمل والإقامة حيثما شاؤوا، إنه لأمر في غاية الغرابة».

وتابع: «وإننا لنندم أحزاب المشترك ونكرر الدعوات إلى أن تستيقظ ضمائرهم ومسؤولياتهم الوطنية بدلاً من تحريك الغرائز والرغبات المجنونة في الهدم «حتى لا يصدق فيهم قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يعلمون) صدق الله العظيم.

هيئة الشراكة المجتمعية بتعز تعقد اجتماعها الأول



الحاج يتراش اجتماع لهيئة الشراكة المجتمعية في تعز

تعز / حليم محفوظ :

ترأس أمس الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة تعز الأخ محمد سعيد الحاج في ديوان المحافظة اجتماع هيئة الشراكة المجتمعية الأولى لاستعراض ألية الشراكة المجتمعية من حيث الهيئات ومبررات امتلاك ألية للشراكة وضرورة العمل بها من حيث تنامي نسب الفقر على العمالة الفاقصة والتشرد ونسب البطالة واتساع قاعدة التسول وتعدد أساليبه وانتشار أطفال الشوارع والمخدرات وكذا التخفيضات الجارية لمنقصات مشروع رصف الجوت والدراسات للمشروعات الصغيرة والتدريب والتأهيل وتمنية المنشآت الصغيرة والإعلام والتوعية المجتمعية والرعاية والحماية الاجتماعية.

المشمولة بالضمان الاجتماعي وعرض مسؤولية الأطراف في الهيئة ولأحة صندوق الشراكة المجتمعية واتجاهات خطة الشراكة المجتمعية للعام 2010م من خلال توسيع فرص العمل للفتات الفقيرة ومشكلات البطالة التي تتهمع بمكائيات مادية وبشرية وما يتصل بها من إمكانيات ودرجات تدريب وتأهيل وعرض الاتجاهات الجيئة والتنوع في مجال السياحة والأسماك واتجاهات التنمية المجتمعية في الدراسات والمشروعات الصغيرة والتدريب والتأهيل وتمنية المنشآت الصغيرة والإعلام والتوعية المجتمعية والرعاية والحماية الاجتماعية.

الأكوع يبحث مع الصندوق العربي المشاريع الإنشائية التي سيمولها الصندوق بالعاصمة صنعاء



الأكوع يلتقي رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أمانة العاصمة / سبأ:

بحث وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الأكوع أمس مع رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يوسف المد والحمد والوفد المرافق له مستوى إنجاز المشاريع الممولة من الصندوق في مجالات الصرف الصحي والجسور والأنفاق والتقاطعات الرئيسية بالعاصمة صنعاء . وتطرق اللقاء الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بالأمانة أمين جمعان وكهليل الأمانة للشؤون الفنية المهندس معين المحفاري وكهليل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات الدكتور محمد الحاروي، إلى الاتفاقية التي وقعها بالاناء بالأحرف الأولى مع الصندوق العربي التي ألصقت على تمويل مشروع حماية مدينة صنعاء من

كارثة السيول بكلفة إجمالية تصل إلى "24 مليون دولار إضافة إلى استعراض المخططات والتصاميم النهائية لمشروع جسر ونفق تقاطع شارع الستين - دار الرئاسة الذي سيتم تدشين العمل فيه خلال الأيام القادمة بكلفة 16 مليون دولار. وخلال اللقاء ثمن الوزير الأكوع الدور الكبير الذي أسهم به المد والصندوق العربي في دعم جهود تنمية العاصمة صنعاء وأظهارها بالمظهر الحضاري تزامناً مع الاهتمام الكبير للصندوق الذي يولييه صنعاء القديمة والمحافظات عليه كمدينة تاريخية تمثل إرثاً إنسانياً كبيراً. وأكد أمين العاصمة أن المشاريع من الصندوق العربي التي أهمها تمويل شبكة الصرف الصحي في المرحلة الأولى بكلفة 70 مليون دولار وقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 100 في المائة إضافة إلى مشروع

الحمد يتفقد عدداً من مشاريع الجسور والتقاطعات الرئيسية بأمانة العاصمة



الحمد يتفقد عدداً من مشاريع الجسور والتقاطعات الرئيسية بأمانة العاصمة القديمة خالد الأكوع.

ووثائق وتصاميم المشروع الذي سيغطي بعد تنفيذه ما يقارب 90 في المائة من إجمالي المساحة الحضرية لمدينة صنعاء القديمة بكلفة 50 مليون دولار. كما زار رئيس الصندوق العربي وأمين عام المجلس المحلي بالأمانة قسم التقييم والوثائق المعرفي الأثري بالجامع الكبير بصنعاء القديمة واستمع من قبل رئيس فريق الحفریات الأثرية والتاريخية الدكتور كرس إيدنز عن مراحل الشكل والتطور المعماري للجامع الكبير على مر مئات السنين وصولاً إلى شكله الحالي. موضحاً مراحل مشروع الترميم الثلاث للجامع الكبير التي تتمثل في ترميم السقوف الخشبية للجامع الكبير والمصنذقات نظراً لقيمتها التاريخية والمعمارية والفنية. يذكر أن مشروع ترميم الجامع الكبير في مرحلته الثلاث بلغت كلفته 4 ملايين دولار بتحويل من الصندوق العربي للإنماء . رافقه خلال الزيارة وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات الدكتور محمد الحاروي ورئيس لجنة الخدمات بالأمانة عامل العقاري وعمر مدير مدينة صنعاء القديمة خالد الأكوع.

التقدم " مؤكداً أن الصندوق سيسخر كل قدراته الممكنة لتمويل ودعم البنى التحتية بالعاصمة صنعاء وصولاً إلى ربط مستوى اليمن والعاصمة صنعاء بالخليج العربي . وفي ختام اللقاء كرم وزير الدولة أمين الصندوق عبدالرحمن الأكوع رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي بمنحه مفتاح صنعاء التاريخية " تقديراً لدوره وجهوده الكبيرة في دعم مشاريع التنمية والبنى التحتية بالعاصمة صنعاء. حضر اللقاء وكلاء أمانة العاصمة وأعضاء الهيئة الإدارية ورئيس مشاريع الصندوق العربي ودول الخليج بوزارة التخطيط والتعاون الدولي المهندس محمد المسوري وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.